الختام

لأن هذا الكتاب معنىٌ بالإجابة عن سؤال رئيس عما تريده نساء اليوم لأنفسهن ؟ وما يراد لهن . .

فقد اخترت أن أجعل خاتمته شديدة اللصوق برؤية النساء لواقعهن ، معبرة عن طموحاتهن ، ورؤية الإعلام والصحافة - محلية وعالمية - ورؤية بعض الرجال الذين يحبون أن يكونوا أكثر اهتماما بشان المرأة من المرأة ، من خلال التقارير الآتية :

(١)

كان من المفترض

أن تصبح الحياة أفضل بالنسبة للنساء فى العراق بعد الإطاحة بصدام، غير أن الواقع لم يكن إلا تصاعدا هائلا فى عمليات الاعتصاب والقتل و لعنف لمنزلى والقمع - حسبما تقول الجارديان .

فى ملحق خاص عن النساء فى العراق، نقلت صحيفة الجارديان اليسارية الجمعة ١٩ / ٥ / ٢٠٠٧ عن كاتبة أمريكية بارزة، هى (كاثا بوليت)، مقالا عن أوضاع متردية للمرأة فى عراق اليوم.

"الفيديو، الذى نشر أول مرة على موقع كردى، سرعان ما وجد طريقه فى كل مكان على الإنترنت: فتاة ترتدى سترة حمراء واسعة وبنطلونا أسود ، تتعرض للضرب، والركل والرجم حتى الموت ، على يد جمع غوغائى من الرجال الثائرين الذين يأخذهم الصياح" .

تصف الصحيفة هذا المشهد بأنه "تزاوج مريع بين تقنية القرن الحادى والعشرين ، وبربرية العصور الوسطى" ، وفى لحظة ما تحاول الفتاة، وقد أدمت وكادت تغيب عن الوعى، حماية نفسها، وعندها يهم رجل برفع حجر ضخم من الأسمنت ويسقطه على وجها فيقتلها.

وما جريمتها؟ تقول الجارديان: إن (دعاء خليل أسود) ، الفتاة البالغة السابعة عشرة، كردية من الطائفة الأيزيدية، وقد وقعت فى حب شاب مسلم سنى ضد رغبة الأسرة والطائفة.

لقد قتلت (دعاء) فى قرية (بعشيقة)، قرب الموصل – وهو ما أتبعه قتل المسلحين لـ٢٣ عاملا أيزيديا على الهوية – فى جرم جماعى من كراهية المرأة، بزعامة أشقائها وأعمامها، وفى الفيديو تشاهد رجال الشرطة المحلية يراقبون ما يحدث ، بينما يسجل شخص آخر عملية القتل بهاتفه المحمول.

تضيف الصحيفة أن هذا هو العراق الجديد، والذى كان من المفترض أن تتمتع فيه النساء بالحرية والمساواة – حيث لا "عرف اغتصاب" ، ولا وجود لعدى صدام حسين ، الشخصية السيكوباتية الذى يستحضر العذارى إلى قصره لانتهاكهن. "فى الخفاء"

وفيما تقر الصحيفة أن وضع النساء فى ظل حكم صدام حسين لم يكن بالمرتبة الرفيعة ، التى يحلو لخصوم الحرب أحيانا تصويرها، إذ أنه كان فى تدنى على مدار التسعينات، مع ترويج صدام لتوجهات إسلامية لتحويل انتباه الشعب

عن آثار حرب الخليج – إلا أن الصحيفة تضيف أن العراق اليوم أصبح أكثر سوءا بالنسبة للنساء: أكثر قمعا، أكثر عنفا، أكثر فوضى وانعداما للقانون.

وكأن السيارات المفخخة والقنابل البشرية ليست مروعة بما يكفى فإليك المزيد من العصابات الإجرامية، والميليشيات الدينية ، وعمليات الخطف على أيدى فرق الموت، والاغتصاب و القتل دون مراجعة، مع التركيز بشكل خاص على النساء العاملات والطالبات والحقوقيات.

وتستشهد الصحيفة بأحدث تقرير ربع سنوى للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان فى العراق ، فتقول: إن العنف المنزلى وجرائم "الشرف" فى تصاعد – فكردستان، التى كثيرا ما توصف بأنها تنعم بالهدوء والنظام النسبيين، شهدت أكثر من (٤٠) جريمة قتل من هذا النوع بين يناير/كانون الثانى ومارس/آذار هذا العام، وفى محافظة إربيل زادت حالات الاغتصاب أربعة أضعاف ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٦

وتضيف الصحيفة أن النساء اللاتى كن يرتدين الملابس الغربية ويتمتعن بحرية الحركة طيلة حياتهن، تم إرهابهن حتى يلبسن العباية ويبقين فى البيت ما لم يخرجن برفقة "محرم" ، وفى مدينة الصدر وغيرها من المناطق تقوم محاكم الشريعة بإنزال عقوبات مهينة بالمرأة.

وتنقل الصحيفة عن ناشطة حقوق المرأة الكردية والناشطة العمالية (هوزان محمود) قولها : إن المناخ السياسى فى العراق يتيح لأى كان ارتكاب الجرائم ضد النساء، "إذ يمكنك أن تصادف جثث النساء فى أى مكان".

وتضيف (هوزان) قائلة:"الاحتلال عزز العشائرية، والإسلام السياسى، والأحزاب البرجوازية الرجعية – وجميعها قوى معادية للنساء".

ويعلق المقال بأن أمريكا جزء من المشكلة، مشيرا إلى (عبير قاسم الجنابى) ، الصبية البالغة الرابعة عشرة ، التى اغتصبت وقتلت هى وأسرتها على أيدى جنود أمريكيين فى (المحمودية) فى مارس/آذار العام الماضى، فضلا عن النساء اللاتى سجن فى (أبو غريب) وغيره، أحيانا لا لشىء إلا لكونهن زوجات أو شقيقات

رجل تبحث عنه القوات الأمريكية.

تقول الصحيفة: "فكر فى النساء اللاتى رُوِّعْنَ ،واحتُجزن تحت تهديد السلاح ، حينما اقتحم الجنود بيوتهن. ونظرا للعقوبات التى يتم إنزالها على النساء غير العفيفات، فالضحايا غالبا لا يجترئن على الحديث عن تعرضهن للاغتصاب ، على أيدى الجنود الأمريكيين ، أوقوات التحالف أوالجيش العراقى أو قوات الشرطة".

وتشير الصحيفة إلى أن الدستور الذى كانت الولايات المتحدة "وراء هندسته" يقوض العلمانية لصالح السلطة الدينية.

وتنقل الجارديان عن الكاتبة قولها "حينما سألت (هوزان محمود) ما إذا كان الوجود الأمريكى قد حقق أى شىء على الإطلاق للنساء، لا كانت إجابتها – بأمانة لا يمكننى القول إنه حقق أى شىء" – وتختتم قائلة إن المنظمة التى تعمل بها (هوزان محمود) ، شأنها شأن بقية المنظمات النسائية هنا، باتت مضطرة للعمل فى الخفاء.

❁❁❁❁❁❁

(٢)

يقتل الصينيون والهنود مليونى جنين أنثى سنويا.. وخلال السنوات الماضية خسر العالم ١٠٠ مليون بنت قبل أن تولد أو قتلت بعد الولادة

براكريتى غوبتا الشرق الأوسط ، الأربعاء ،٢٣ / ٥ /٢٠٠٧

لآسيا أقل نسبة من النساء فى العالم، مقارنة بعدد السكان، حيث « خسرت ١٠٠ مليون بنت » لمجتمعات تفضل الذكور على الإناث، ويحدث هذا بطرق كثيرة أكثرها انتشار ، إجهاض النساء اللواتى يحملن إناثا، أو قتل الإناث عند ولادتهن، وهو شيء يحدث فى المناطق الريفية النائية فى الهند ، وأجزاء من آسيا. وتعتبر الصين أكبر بلد تنتشر فيها ظاهرة « التخلص من الإناث »، حيث « تم التخلص » من (٥٠) مليون أنثى بالإجهاض أو القتل، وذلك وفقا لتقارير حول الموضوع. وفى تقرير صدر عن الأمم المتحدة، اتضح أن الصين تحتل قمة القائمة فيما يتعلق بالخلل بين نسبة الذكور إلى الإناث فى آسيا، إذ مقابل (١٢٨) ذكرا، هناك (١٠٠) أنثى فقط. كذلك هو الحال مع الهند، حيث إنه مقابل (١١٨) ذكرا هناك (١٠٠) أنثى. أما فى تايلاند فالنسبة هى (١١٥) ذكرا إلى ١٠٠ أنثى، وفى كوريا الجنوبية تتحدد النسبة بـ١١٢ ذكرا إلى (١٠٠) أنثى. ومن بين البلدان الآسيوية الأخرى التى تزيد فيها أعداد الرجال عن النساء بشكل لافت : باكستان ، وبنغلاديش ، وفيتنام ، ونيبال. وبشكل عام فإن بلدان جنوب آسيا وشرقها ، باستثناء اليابان .وكوريا الشمالية وسنغافورة ومنغوليا، تعانى من نقص ملحوظ فى عدد الإناث.

وتعد فيتنام من أكثر بلدان العالم فى نسبة الإجهاض، إذ أن هناك ما يقرب من ١,٤ مليون جنين يتم إجهاضهم كل عام ، فى بلد يبلغ عدد سكانه (٨٠) مليون نسمة فقط، حسبما جاء فى تقرير منظمة الصحة الدولية. ومن المفارقات أنه فى جنوب آسيا ، هناك خمس نساء احتللن منصب رئيس وزراء. أما فى باكستان فهناك حالات إجهاض سنوية تصل على (٦٩٠) ألفا، على الرغم من أنه يعتبر غير مشروع ، إلا فى حالات إنقاذ النساء من الموت، وذلك حسب دراسة صدرت عن المجلس الدولى للسكان.

وقالت « الجانيت » وهى مجلة طبية بريطانية: « إنه فى بداية عام ٢٠٠٦ وصلت حالات الإجهاض للأجنة الأنثوية ما يقرب من (١٠) ملايين فى الهند، وذلك خلال العشرين سنة الأخيرة ». وكان من أوائل من نبهوا إلى هذه الظاهرة الاقتصادى الهندى (أمارتيا سين)، الحائز جائزة نوبل للاقتصاد، وكان ذلك فى عام ١٩٩٠، حيث تحدث عن ظاهرة ضياع « ١٠٠ مليون أنثى » فى آسيا ، يتم قتلهن فى الرحم خلال اختبارات فحص هوية الجنين الجنسية. وكان لسياسة الصين « طفل واحد لكل أسرة »، تم فرض هذا القانون فى الثمانينات من القرن الماضى، تأثيره على انخفاض أعداد النساء مقارنة بالرجال اليوم فى الصين، وذلك إلى جانب ظاهرة أخرى ، وهى زيادة دور الأيتام بشكل كبير جدا، وتحتل الإناث نسبة ٩٥٪ من أطفال هذه الملاجئ، وذلك بعد لفظهن من أسرهن لسبب كونهن إناثا فقط.

وحسب التقاليد الصينية يريد معظم الأسر، أن يكون طفلها الأول ذكرا. وفى تقرير نشرته صحيفة صينية وتسمى « النظرية والوقت »، ذكر أن (٢٥) مليون طفل يولد فى الصين كل سنة، وأن هناك زيادة فى عدد الذكور تصل إلى حوالى (٧٥٠) ألفا. وذكرت الصحيفة حالة لرجل مقيم فى شمال شرقى الصين، قام بخنق ابنتيه الصغيرتين ، على أمل أن يبدأ أسرة من جديد، تبدأ بإنجاب طفل ذكر. وحينما سئل عن سبب قيامه بذلك قال: « أنا أنتظر حتى أخرج من السجن لأبدأ من جديد ».

ولمواجهة هذا الاختلال بين الجنسين، قررت لجنة تخطيط العائلة والسكان

القومية فى الصين، أن تسعى لتخفيض عدم التوازن بين الإناث والذكور، لإعادتها إلى حالتها الطبيعية قبل انتهاء عام ٢٠١٠ وحاليا تقدم الصين حوافز مالية وتعليما مجانيا وسكنا أفضل للعوائل التى لديها بنات كما خففت بكين من سياستها الهادفة لوجود طفل فى الأسرة ، إذا كان الطفل الأول أنثى.

وكان بعض الصحافيين والأكاديميين والمسؤولين الصينيين قد قللوا من شأن النقص الملحوظ فى عدد الفتيات ، عن طريق الادعاء بأن الناس يخفون بناتهم كى لا يسجلن ، على أمل أن تتمكن من إنجاب ذكر. وقال باحثون إن هذه الحالة وبشكل جزئى ناجمة عن سياسات حكومية اتبعت من أجل تقليص عدد الولادات. ففى أواخر القرن العشرين اتبعت الصين والهند برامج للتحكم فى زيادة عدد السكان. وفى الصين تم تقديم سياسة الطفل الوحيد فى عام ١٩٧٩ وفى الهند تم تقنين الإجهاض عام ١٩٧٠ أيضا تحت شعار «العائلات الصغيرة هى عائلات سعيدة»، أما العائلات نفسها فخططت لقتل الأجنة الأنثوية.

من ناحية ثانية، فإن ابتكار التكنولوجيا الجديدة لتشخيص الجنس ما قبل الولادة ، عبر الموجات فوق الصوتية ، ساهم أيضا فى قتل الجنين الأنثى. وحنت الشركات الطبية المتعددة الجنسيات مليارات الدولارات عبر بيع أجهزة الموجات فوق الصوتية. وتقول (أرونا كوهلى) أخصّائية النساء والتوليد : أن « أجهزة الموجات فوق الصوتية يجرى تسويقها مثل الكوكا كولا ». وكانت هناك زيادة بـ٣٣٪ بين أعوام ١٩٨٨ و٢٠٠٣ فى الإنتاج السنوى لمعدات الموجات فوق الصوتية فى الهند. والنتيجة هى فقدان التوازن الطبيعى بين أعداد الرجال والنساء فى غالبية البلدان الآسيوية.

وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد الرجال الزائدين عن عدد النساء فى الصين سيبلغ (٣٠) مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠، وفى الهند ستبلغ الزيادة (٢٨) مليونا مما يخلق صعوبة فى إيجاد زوجة بالنسبة لذوى الدخل المتدنى، وفقا لتقرير (هيسكيث) من معهد صحة الأطفال فى جامعة لندن و(زو وى شينغ) من جامعة (زيجيانغ نورمال) فى الصين. وبالتالى فى نهاية القرن سيكون لدى الصين جيش كبير من العازبين مؤلف من (٩٠) مليون رجل. وقال

(فاليرى هودسون) الأستاذ فى جامعة (بريغام يونغ) بأوتا ، والمؤلف المشارك لكتاب حول الموضوع إنه « بدون توازن فى معدل الجنس فى المجتمع، فإننا نحكم عليه بالكارثة. فالكثير من الأولاد الزائدين سيكونون فقراء ، وبدون شركاء فى العائلة. وسيحدث انهيار فى النظام الاجتماعى ، بما فى ذلك اختطاف وبيع النساء، وزيادة هائلة فى الدعارة ». وتقول أرقام صينية رسمية أنه منذ عام ١٩٩٠ أنقذت (٦٤) ألف امرأة، بمعدل ثمانية آلاف سنويا، من جانب السلطات من الزواج القسرى.

ويُعتقد أن الصينيين يقتلون ما يزيد على مليون فتاة سنويا، من أجل الحصول على ولد. كما يعتقد أن الهنود على وشك تجاوز الصينيين خلال سنوات قليلة. كما أن الهند موطن عمليات الإجهاض المرتبطة بنوع الجنس. وتشير دراسة اعتمدت على مسح قومى شمل (١,١) مليون عائلة هندية ، ونشر فى مجلة « لانسيت » الطبية البريطانية، إلى أن ما يقرب من نصف مليون من الأطفال الأناث يقتلن فى الهند كل سنة ، بسبب الإجهاض الانتقائى. وفى فبراير (شباط) ٢٠٠٧ وجدت الشرطة وسط الهند (٣٩٠) من الأعضاء البشرية، من أجنة أناث ولدن حديثا، مدفونة فى الفناء الخلفى لمستشفى بعثة مسيحية. وكانت هناك طفلة فى كيس وضعت فى صندوق القمامة العمومى ، لتمزقها الكلاب السائبة. ووجدت أجساد ما يزيد على (١٠٠) جنين أنثى خارج عيادة إجهاض فى مدينة (باتران) فى إقليم (البنجاب) الهندى فى أغسطس (آب) العام الماضى. وفى حالة أخرى رفضت امرأة ولدت بنتا أن تربيها. ومن أجل إسكات الطفلة التى كانت تصرخ ، عصرت المرأة القروية الفقيرة السائل الحليبى من عشبة الدفلى ومزجته مع زيت الخروع ، وأدخلت المزيج السام بالإكراه فى فم الطفلة الوليدة. أما فى المقاطعات المزدهرة مثل (البنجاب) و(هاريانا) و(غوجارات) و(مهاراشاترا) بالهند، فقد تراجعت أعداد الإناث بصورة كبيرة خلال السنوات السابقة ، بسبب التقدم فى تكنولوجيا الموجات فوق الصوتية ، التى تظهر منذ الأسابيع الأولى للحمل، ما إذا كان الجنين ذكرا أم أنثى. وفى (هاريانا) تراجع عدد النساء إلى (٦٤٠)، مقابل

كل (١٠٠٠) رجل فى الكثير من المناطق، وبالتالى فى الكنير من القرى لا يجد الشباب نساء للزواج. ثمة أسباب اقتصادية واجتماعية وراء تفضيل الحضارات الشرقية للأبناء على البنات. إذ أن الأسر فى غالبية المجتمعات الآسيوية قائمة على النظام الأبوى، حيث لا بد من وجود ابن واحد على الأقل لمواصلة نسب الأسرة، كما ينظر إلى الكثير من الأبناء كونهم يضيفون وضعا خاصا للأسر. ويعتبر الأولاد بصورة عامة مصدر إعالة للأبوين عندما تتقدم بهما السن.

وثمة عامل دينى أيضا وراء رفض البنات، إذ ان هناك مهام دينية يسمح للأولاد فقط بالقيام بها. ففى الهند والصين وكوريا الجنوبية يقوم ببعض الشعائر الدينية الأبناء والأحفاد الذكور فقط. وينظر إلى البنات كونهن مستهلكات ومثيرات للمتاعب، كما أن حماية عذريتها ـ وهى جانب أساسى فى شرف الأسرة ـ تضيف ضغوطا إضافية للآباء والأمهات. وتفضيل الأولاد على البنات ظاهرة متجذرة فى النظام الأسرى الهندى، على نحو لا تشعر معه النساء بأنهن أدَّين مهام الزوجية إلا بعد إنجاب ابن. و« عبء » إضافة امرأة إلى الأسرة تسبب فى مقتل حوالى (٨٠٠٠) بسبب المهر فى الهند، خلال عام ٢٠٠٥، إذ تعرضت هؤلاء إلى القتل بواسطة أسرة العريس، أو أقدمن على الانتحار بعد المعاناة من سوء المعاملة والإهمال، على الرغم من أن هذه الممارسة مخالفة للقانون. وينطبق نفس الأمر على الصين، حيث تغادر البنت أسرتها بمجرد زواجها وتصبح جزءا من أسرة العريس.

بعض البنات يحرمن من الحق فى التعليم ذلك أن مصروفات التعليم لا تعتبر استثمارا له عائدات كبيرة. وقد أقامت الحكومة الهندية شبكة من الدور أطلق عليها « مشروع المهد » وذلك الحيلولة دون إقدام الأسر الهندية الفقيرة على قتل البنات. ويوفر هذه المشروع تعليما مجانيا للبنات. وكانت حكومات كل من الصين والهند وكوريا الجنوبية وفيتنام، قد حظرت استخدام تكنولوجيا الموجات فوق الصوتية بغرض تحديد جنس الجنين. إلا أنه من الصعب تطبيق القوانين بسبب السرية التى تتعامل بها النساء الحوامل، والأطباء الذين يجرون الكشف باستخدام الموجات الصوتية. وهناك مئات العيادات فى أزقة وشوارع ضيقة فى

بعض الأحياء السكنية ، تجرى عمليات تحديد الجنين بصورة مخالفة للقانون، على الرغم من أنها تعلق لافتات خارجها كتب عليها « لا تُجرى عمليات كشف جنس الجنين هنا » . وتكمن المشكلة فى أن غالبية العيادات تجرى عمليات كشف جنس الجنين سرا .

وما لم يتوقف الأطباء عن ممارسة هذه العمليات المخالفة للقانون لا يتوقع أن يكون هناك تغيير. وتقول (سابو جورج) ، من « مركز دراسات تنمية المرأة » فى الهندك أن هذه الأرقام تعكس واقع عدم المساواة وتراجع أعداد النساء، مقارنة بأعداد الرجال، علما بأن أكثر بلدان العالم فقرا، بما فى ذلك دول أفريقيا جنوب الصحراء، يبلغ معدل النساء فيها (١٠٣) مقابل كل (١٠٠) رجل. وتقترح (سابو) مجموعة من الإجراءات، بغرض خفض نسبة قتل البنات. من ضمن هذه الإجراءات التأكيد على أهمية مبدأ المساواة بين الرجال والنساء ، بصورة واسعة ، من خلال أجهزة الإعلام وتطبيق اللوائح والقرارات الحكومية الخاصة بحظر استخدام أجهزة تحديد جنس الجنين، إلا فى حالة وجود أسباب طبية لذلك، ومعاقبة كل من يخالف هذه اللوائح. ويعتبر اختبار الـ« دى.إن.أى » المنزلى الذى جرى تطويره فى بريطانيا الأسبوع الماضى، لمساعدة الآباء والأمهات على تحديد جنس الجنين ، خلال الأسابيع الستة الأولى من الحمل، خطرا فى البلدان التى لا ترغب كثير من الأسر فيها فى إنجاب البنات. وهذا الاختبار متوفر للمشترين من « دى إن أى وورلد وايد » على شبكة الإنترنت. ويفحص هذا الاختبار وجود كروموزوم للذكور فى « دى.إن.أى » الجنين خلال الأسابيع الست الأولى من الحمل. ويجرى فحص الدم من خلال شكة صغيرة بإبرة على إصبع فى اليد للحصول على عينة من الدم، قبل إرساله إلى المعمل للتحليل بواسطة فنيين متخصصين. وتبلغ نسبة دقة هذه الاختبار (٩٨) فى المائة. وبالتالى فإن إطلاقه فى الأسواق يمكن أن يساعد على إجهاض مزيد من الإناث، ليصبح العالم يوما ما بلا نساء، إذا استمر الحال على ما هو عليه فى آسيا.

❁❁❁❁❁❁

(٣)

(أحوال المرأة العربية فى عالم عنيف مضطرب)

[كرم الحلو- الحياة] ١٥ / ٢ / ٢٠٠٧

بعد قرابة قرنين على بدء النهضة العربية ، وبعد أكثر من قرن ونصف قرن على دعوة (بطرس البستانى) ، و(فرنسيس المراش) و(رفاعة الطهطاوى) إلى تعليم النساء ، والاعتراف بحقوقهن الإنسانية والاجتماعية لا تزال إشكالية المرأة الأكثر استعصاء على الساحة العربية ، إذ أن إسهاماتها فى العمل والإنتاج والثقافة هى الأضأل فى العالم حتى بالقياس إلى الدول النامية والمتخلفة ، وفقا لتقارير التنمية منذ التسعينيات إلى الآن .

لعل هذا بالذات ما يشكل الهاجس الأساسى للمؤلَّف الجماعى " المرأة العربية فى المواجهة النضالية ، والمشاركة العامة " (مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٦) حيث تصدى المؤلفون لموضوع مشاركة المرأة العربية فى الحياة السياسية والاجتماعية ، ودورها فى نهضة المجتمع العربى وتقدمه ، فضلا عن معاناتها الإنسانية والاجتماعية سواء تحت الاحتلال الأمريكى للعراق ، أو فى ظل الأنظمة والأعراف الثقافية المحافظة ، التى تتعامل مع المرأة بنظرة دونية ، تنكر مساواتها بالرجل ، وتتنكر لحقوقها ، ودورها فى الحية السياسية والاجتماعية .

فى هذا الإطار ، عرض (فاضل الربيعى) لرسالة "نور" المعتقلة فى سجن أبو غريب ، حيث أفصحت عن عمليات اغتصاب منتظمة يقوم بها الجنود الأمريكيون للمعتقلات ، متعبرا التهديد الجنسى من الأساليب الشائعة فى ممارسات هؤلاء فى السجون العراقية ، كما فى مذاهماتهم الليلية لمنازل العراقيين من أجل انتزاع المعلومات ، مما لا يمكن اعتباره سلوكا فرديا أو عابرا ، وإنما سلوك مشين قصدى وممنهج ، هدفه السيطرة العسكرية والثقافية ، وانتهاك القيم

التاريخية للشعب العراقى ، الأمر الذى لا شبيه له فى حرب سابقة ، والذى يتنافى مع التقاليد العربية والإسلامية التى تحرم انتهاك أعراض الأسيرات ، وكرامتهن .

وفى دراسة حالة النساء الفلسطينيات ، رأى (أحمد جابر) أنهن يخضعن لمعيار مركب من القهر والتمييز ، ربما يكون هو الأشد خطورة وتعذيبا ، وجلبا للعنف والاضطهاد ، كونهن يدفعن الثمن مضاعفا : ثمن نضالهن ضد الاحتلال، وثمن انتمائهن إلى مجتمع أبوى ، يحرمهن حقوقهن كبشر ومواطنات .

المرأة الفلسطينية كما تقدمها وسائل الإعلام ، هى أم الشهيد أو أخته أو زوجته ، ولكنها وراء هذه الصورة الباهرة ، تعانى قهر الاستعمار واضطهاده ، وهى فى الوقت نفسه ضحية نوذجية فى مجتمع عشائرى بطريركى ، تُعْطَى المرأة فيه تلقائيا نمانة متردية وهامشية حيث تتعرض لأشكال مختلفة من العنف الجسدى والجنسى ، والمعنوى . وقد دلت الإحصاءات إلى تصاعد حالات القمع والقهر ضد المرأة بين عامى ١٩٩٦و ٢٠٠٣ ، ما أورث آثارا شديدة الخطورة على نفسيتها ووضعها الإنسانى والاجتماعى .

وتعرض (هيفاء زنكة) لحال امرأة العراقية التى تصورها الإدارة الأمريكية أنية، بلا هوية ، ضحية ، ضعيفة ، وأقرب ما تكون إلى المرأة الأفغانية المقموعة ، سياسيا ودينيا واجتماعيا ، لكن المرأة العراقية خلافا لذلك ، خرجت إلى الحياة العامة منذ القرن التاسع عشر ، ولها إسهاماتها الوطنية والنهضوية والاجتماعية والثقافية منذ العشرينات من القرن الماضى ، وقد ذكر تقرير اليونسيف عام ١٩٩٣ ، أنه يندر أن تتمتع امرأة فى الشرق الأوسط بما تتمتع به المرأة العراقية من حقوق سياسية ، واقتصادية ، وتعليمية ، واجتماعية .

إن معاناة المرأة العراقية مردها إلى الاحتلال الأمريكى ، الذى هدم البنية التحتية للبلد ونهب موارده ، وآثاره ، وأفقر شعبه ، وانتهك حقوقه الوطنية والإنسانية ما يدحض بالكامل ادعات المنظمات النسوية المدعومة من الاحتلال،

والتى هدفها التغطية على جرائمه .

ويرى سمير الشمّرى ، فى دراسة حالة المرأة اليمنية ، أن الدستور والقانون اليمنييْن لا يضعان عقبات فى وجه المشاركة السياسية للمرأة ، ولكن الواقع الاجتماعى ، وقيمه ، وثقافته الذكورية ، هو العائق الأكبر لمساهمتها فى كل المجالات ، فعلى رغم منحها حقها فى التصويت منذ عام ١٩٧٠ لم يصل إلى البرلمان سوى امرأة واحدة عام ٢٠٠٣ ، كما أن حضور المرأة فى الأحزاب والتنظيمات السياسية لا يزال ضئيلا للغاية .

أما فى مصر فالمشاركة الفعلية للمرأة فى انتخابات عام ٢٠٠٥ هى فى حدود ١٠ فى المئة فقط ، ويعود ذلك فى رأى نيفين مسعد إلى البلطجة الانتخابية ، وانعدام أمن الناخبين ، واقتناعهم بلا جدوى الاقتراع ، وبالنظر إلى المصاعب المواكبة للعمليات الانتخابية ، يمكن القول : إن لإقدام ١٢٢ امرأة على الترشيح أمر يقدَّر ويحتَرم ، لكن أربع نساء فقط تمكنّ من الفوز بنسبة لا تتجاوز الواحد فى المئة من أصوات المقترعين ، ما شكل تراجعا ملحوظا بالقياس إلى الانتخابات المتتالية منذ عام ١٩٨٧ .

وترى نادية سعد الدين أن مساهمة المرأة الأردنية فى الحياة السياسية لاتزال ضئيلة ، على رغم التقدم الذى أحرزته فى بعض المجالات ، إذ إن التباين بين دورها قبل عام ١٩٨٩ وما بعده لم يكن ذا شأن ، جراء عوائق عدة رافقت مسيرتها السياسية ، منها وجود قوانين وسياسات داعمة ، ومنها بينية المجتمع القبلية والعشائرية ، والموروث الثقافى ، فقد ترشحت ١٢ امرأة فى انتخابات ١٩٨٩ ، و ١٧ فى انتخابات ١٩٩٧ من دون أن يحالف الفوز أيا منهن .

ولم يكن وضع المرأة الأردنية فى السلطة التنفيذية أفضل حالا منه فى البرلمان، إذ لم تحظ المرأة فى الحكومات الاثنتى عشرة التى تعاقبت منذ ١٩٨٩ سوى بإحدى عشرة حقيبة وزارية ، كما اتسم وجودها فى القضاء والوظائف العليا والأحزاب السياسية بالضآلة والمحدودية، على رغم النصوص الدستورية التى توخت عدم التفريق بين الرجل والمرأة إذ إن السياسات المعلنة لم تصبّ كثيرا

فى مصلحة تفعيل دور المرأة السياسى، فى حين اتسمت الجهود الرسمية الراعية لمسيرتها بالانتقائية ، والموسمية ، والافتقار إلى رؤية استراتيجية واضحة .

وكذلك لم تحظ المرأة الإماراتية باكتساب الرأى العام، كما رأى خالد عبد الخالق ، إذ إن الكثير من قضاياها لا يزال موضع جدل وخلاف ما يمكن تلمسه سواء فى بطء صدور التشريعات الدستورية الضامنة لحقوقها ، أو فى الالتزام الشكلى بتلك التشريعات ، ولكن المرأة الإماراتية تمكنت على رغم ذلك من تحقيق مكاسب مهمة ، سواء فى التعليم ، حيث بلغت نسبة المتعلمات ٨٨,٧ فى المئة عام ١٩٩٥، كما وصل حجم الاستثمارات التى تديرها إماراتيات بصورة كاملة عام ٢٠٠٢ إلى ٣,٥ بليون دولار .

فى نظرة شاملة إلى الكتاب ، يمكن القول إنه سلط الضوء على الكثير من الإشكالات المتعلقة بواقع المرأة العربية ، وإسهاماتها الساسية ، والاجتماعية ، على نحو موضوعى يؤسس لتصور واقعى لمستقبلها . إلا أن الكتاب يعانى بعض القصور والخلل، فهو أولا قصر اهتمامه على أقطار عربية دون سواها – العراق، مصر ، الأردن ، اليمن ، الإمارات– ولكن ماذا عن لبنان ، وسوريا،والسعودية، والمغرب العربى ؟ وما هو واقع المرأة وإسهاماتها فى هذه الأقطار ؟

وهو ثانيا تناول مسألة المرأة ، كأنما هى حالة قائمة بذاتها داخل المجتمع ، وليس بصفتها أحد مظاهر التخلف العربى التاريخى العام . إن محنة المرأة العربية، هى جزء من محنة الأمة عموما ، وليست طارئة فردية دخيلة. وهو ثالثا لم يربط بصورة واضحة ودقيقة بين التخلف العلمى والثقافى للمرأة العربية ، وبين ضآلة وحدودية إسهاماتها السياسية والاجتماعية . وهو أخيرا لم يطرح تصورا ليبراليا واضحا فى مواجهة الذهنية الأبوية البطريركية التى هى أساس قمع المرأة العربية، وتهميشها .

تم بحمد الله